

وقوله تارة فهذا لا يقتضي تجسسه فان التوب بفعل من الخاط والصاف والوضوح  
وهذا قاله غير واحد من الصحابة كسعد بن عبيد بن جراح وعباس بن عبد المطلب  
انما هو بمنزلة البصاق والمخاط وطله عنك ولو باضرة وسوء كان الرجل  
مستنجيا او مستجرا فانه ظاهر ومن قال من صحاب الشافعي احمد بن حنبل في المسح  
بغير الماء فانه من الذكر فتولى ضعيف فان الصحابة كانت معاملة مستحسنة  
بجانب ونحوه ولم يكن مستنجيا منهم بالماء الا قليلا جدا بل لم يكن كما لو لا يعرفون  
الاستنجاء بل الكروا وكفوا عليه ومع هذا لم يامر النبي صلى الله عليه وسلم  
احد منهم بغسل يديه بل ذكره والاستنجاء بالجرارة هل هو مطهر او يخفف  
فيه فقل ان محرو فان قيل هل هو مطهر فلا كلام وان قيل هو يخفف فانه يفي  
عن ان والواجبة ويعني عنه في محله وفيما يستعمل الاحتياط عنه فالحق بالمرحوم  
سئل عن استسما التنجاسة هل يطهرها الجوارح الجواب تقدمت هذه  
المسألة وذكرنا انها ان الرواد الخمس والرحيمه الخمس والنزل الخمس  
اذا استحالت ترابا فيه قولان في من ذهب ساكن واحدا صهما ان ذلك المطهر  
وهو قولنا اي حنيفة واهل الظاهر وغيرهم وذكرنا ان هذا القول يرجع  
واما الارض اذا اصابها نجاسة فمن احبب الشافعي من يقول انها تطهر  
وان لم نقل بالاستحالة في هذه المسألة مع مسائل الاستحالة الثلاثة اقوال  
والصواب اطهر في جميعها كما تقدم وانه علم سئل الحنف اذا كان فيه  
يسير فعل جمع المسح عليه ام لا الجواب انما اذا كان فيه صرف يسير فانه  
مشهور فاكثر الفقهاء على انه يجوز المسح عليه كقول اي حنيفة وماكث  
والقول الثاني انه لا يجوز ان هو المعروف في من ذهب الشافعي واحمد قالوا  
لان ما ظهر من القدم ورضه الغسل وما استتر فرضه المسح ولا يمكن  
اجمع بينه البديل والمبدل منه والقول الاول ارجح فان الرضه قد  
يتخفف احداهم ولا يمكن صلاحه في السفر فان لم يجز المسح لم يحصل المقصود  
الرضه

لا علم ولا نقل ولا حجة  
ما ذكره في المسألة  
لا يمكن ان يكون  
فان كان في ذلك  
ولا يكون في بعض  
فوق المسألة  
تحت

الرضه وايضا جمهور العلماء يعنون عن ظهور يسير العورة وعن يسير النجاسة  
التي اشق الاحتراز عنها والخريف يسير في الخلف كذلك وقول القائل انما يظهر  
فرضه الغسل ممنوع فان المسح على الخلف لا يستوعب المسح على العورة  
بل المسح اعلاه دون عقبه واسفله وذلك يقوم مقام غسل الرجل فمسح بعض  
الخلف كاف عما عداها المسوح وما لا يحاذيه من ظهر القدم وباب المسح على الخلف  
ما اجاب به السنن فيما ارخصت صحف جات بالمسح على الجوارح والاعضاء  
غير ذلك فلا يجوز ان يعارضن مقصود الشافعي من التمسح بالمرحوم والضعيف  
وايه اعلم سئل هل يجوز التيمم بالنجاسة باليدن او التوب ام لا  
الجواب اما التيمم بالنجاسة للتوب فانه يعلم به تأييد من العلماء اهل كل  
علم ان النجاسة في التوب والارضة لا يثبت بها ولا في ذلك اذا كانت النجاسة في اليد  
فيل يثبت بها قولان هما قولان عن احمد هذا لا يثبت بها وهذا قول  
جمهور العلماء كذلك واي حنيفة والشافعي لان اليتم انما جاء في طهارة الحديث  
دون طهارة الحديث والتيمم لا يثبت بها لانها طهارة شرعية متعلقة باليد  
فان شئت طهارة الحديث وقول الجمهور لا يثبت بها لو شرع التيمم لذلك لشرع  
الاستنجاء وليس به سلب التوب ولم يجز عن الاستنجاء وقد علم ان النبي صلى الله  
عليه وسلم يامر بالمسح ارضا التيمم وعمره الخطاب رضي الله عنه صلى وجرحه  
يشبهه ولم يثبت فلو كانت التيمم كالماء كان تيممه للنجاسة كغسله بالماء  
لما كان يثبت ويصحب بالماء كما لا عا جرحه انما النجاسة سقط وجوب اثرها  
وجازت الصلاة معها بدون تيمم وانما النجاسة سقط وجوب اثرها  
وهي بصحابة التيمم كما تقدم وقد رجحنا انها تزول بكل من بل والتيمم  
انما التيمم مقام للملحوظ طهارة الحديث وايه اعلم سئل ما حكم  
صلاة المأموم قدم الامام الجواب اما صلاة المأموم ودام الامام فيها كذا  
اقول العلماء هذا انها تقع مطلقا وان قيل انها كره وهذا هو المشهور من

سواء كان الخفي في العقب  
لم يجز عن ذلك الموضع  
فلا يصح ولو كان على  
ظهر القدم لم يجز  
بل جاز ومن ظهر وضعه  
يلغ